في جلسة استثنائية.. مجلس الوزراء يجدد الثقة بالجيش ويؤكد دعم صمود المواطنين في مواجهة الإرهاب

الجلالي: لدى الحكومة حالياً سياسة واحدة وهدف واحد هو دعم جيشنا

الوطن

متابعة لتطورات الأوضاع الميدانية في ظل الهجوم الذي يشنه تنظيم «جبهة النصرة» المدرج على لوائح الإرهاب الدولية والعصابات الإرهابية المسلحة المرتبطة به على عدد من المدن والمناطق، وما يرافق ذلك من تخريب للمرافق الخدمية والاقتصادية وترهيب للسكان الآمنين وإشاعة أجواء عدم الاستقرار.. عقد مجلس الوزراء أمس جلسة استثنائية جدد خلالها الثقة الكاملة بواسل جيشنا وقواتنا المسلحة وقدرتهم على تحقيق النصر في المعركة الوطنية المقدسة ضد الإرهاب وداعميه، ووقوف المؤسسات الحكومية بكل قطاعاتها خلف بواسل الجيش العربي السوري.

وتركزت الجلسة على مناقشة تطورات الأوضاع المعيشية والخدمية للمواطنين، والإجراءات الحكومية لضمان استمرار تقديم الخدمات الأساسية في مختلف المحافظات، وتأمين كل المتطلبات الإغاثية للمهجرين جراء الإرهاب، كذلك توفير المستلزمات الضرورية لاستمرار العمل والإنتاج في المؤسسات الحيوية التي ترتبط بشكل مباشر بتقديم الخدمات للمواطنين.

وأكد رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي أن الحكومة تمتلك الخبرة والقدرة على التعامل مع الأوضاع الطارئة والمستجدات التي فرضها هجوم العصابات الإرهابية على عدد من المدن والمناطق، وقال الجلالي: إن الحكومة لا تجتمع لتناقش السياسات والاستراتيجيات والخطط؛ إذ لدى الحكومة حالياً سياسة واحدة وهدف واحد هو دعم صمود جيشنا وقواتنا المسلحة وتقديم كامل التسهيلات والدعم والرعاية للإخوة المهجرين داخلياً بين المحافظات هرباً من العصابات الإرهابية.

وشدد الجلالي على أن المعركة الحقيقية التي يخوضها بلدنا هي معركة السيطرة على القرار السيادي للدولة السورية، ومعركة الوعي ومعركة الإيمان بالوطن والتمسك بالهوية الوطنية، وأن معركة الجغرافيا هي معركة تفصيلية ما زال يخوضها بواسل جيشنا وقواتنا المسلحة منذ عام 2011 حتى هذه اللحظة.

وأكد الوزراء في مداخلات خلال الجلسة أن البلد مر بظروف أصعب وأعقد من الظروف الحالية وتمكن بفضل حكمة السيد الرئيس بشار الأسد وصمود وقوة مؤسسات الدولة من السير بالبلد نحو مزيد من الاستقرار والصمود.

وأشار عدد من الوزراء إلى أن هجوم العصابات الإرهابية على المحاكم والعمليات الإرهابية في المحافظات وتهريب الموقوفين يوضح الطبيعة الإجرامية لهذه العصابات وعدم قدرتها على التعامل مع مؤسسات القانون.

ولفت بعض الوزراء إلى أن جزءاً من الحرب التي تتعرض لها سورية حالياً، هو حرب إعلامية نفسية تستهدف التأثير في معنويات أبناء الشعب السوري، وتقودها الدول المشغلة للتنظيمات الإرهابية، وأن تلك العصابات الإرهابية بفكرها وإجرامها، هي بعيدة كل البعد عن ثقافة المجتمع السوري وتاريخه وحضارته، ورغبته بتطوير بلده ومؤسساته وتحسين أوضاعه على المستويات كلها.

وتم خلال الجلسة أيضاً استعراض واقع الأسواق والإجراءات المتخذة من المؤسسات المعنية لضمان توفير كل المواد والسلع بكميات كافية.

لا خوف من انقطاع الدواء

حربا لـ«الوطن»: لا رفع لأسعار الدواء.. ومخازن كافية تصل إلى ٢٠ مليار ليرة

هناء غانم

جزم مدير عام الشركة العربية الطبية «تاميكو» للصناعات الدوائية خلدون حربا في تصريح لـ«الوطن» بأنه لم ولن يكون هناك أي ارتفاع لأسعار الدواء في «تاميكو» خلال المرحلة الراهنة حتى لو كان على حساب الشركة، مؤكداً أن الشركة تعمل وفق توجيهات وزير الصناعة بأهمية الإنتاج والجودة والسعر لتأمين الدواء بما يلبي حاجة الأسواق السورية من الأصناف الدوائية المختلفة.

حربا أكد أن الإنتاج مستمر في الشركة وبالطاقة الإنتاجية القصوى ولكل الأصناف التي تنتجها الشركة، مؤكداً أنها موجودة في الأسواق ولن تنقطع بالمطلق.

وبخصوص شركات أو معامل أدوية في القطاع الخاص قال: إن 35 بالمئة تقريباً من معامل الأدوية التابعة للقطاع الخاص موجودة بمنطقة المنصورة في حلب وسيتم العمل على تأمين الدواء من هذه المعامل وفق التجربة السابقة أثناء الحرب على سورية عن طريق وزاره الصحة ولا خوف من انقطاع الدواء.

مدير عام الشركة أكد أن هناك توجهاً لزيادة الطاقة الإنتاجية للمعامل وأنه من بداية عام 2025 سوف تكون هناك زيادة في كمية الإنتاج وزيادة في ساعات الدوام بخطوط الإنتاج نفسها وعدد العمال نفسه.

ولفت إلى أن الشركة لا تدخر جهداً إلا وتبذله للنهوض بواقعها الإنتاجي والتسويقي وتحقيق مزيد من التقدم معتمدة في ذلك على كوادرها الإدارية والفنية.

وأضاف: إنه منذ بداية العام الحالي بدأت نسب التنفيذ ترتفع في الشركة بعد تدفق المواد الأولية، موضحاً أن الشركة لديها قيمه إنتاج تصل إلى 94 مليار ليرة سورية لنهاية 2024/11/30 أي بزيادة كبيرة عن العام الماضي كما وصلت قيمه المبيعات وبالفترة ذاتها إلى نحو 86 مليار ليرة سورية.

وحول المخزون ذكر حربا أن كامل إنتاج الشركة مسوق إضافة لذلك لديها مخزون جيد من الأدوية يتراوح بين 17 و20 مليار ليرة سورية، وهي محفوظة بشكل جيد ضمن مواصفات التخزين الصحية، منوهاً بوجود مخزون كاف أيضاً من المواد الأولية تكفي لأكثر من ثلاثة أشهر، كما يوجد كميات جيدة مع تاميكو يتم العمل عليها، لافتاً إلى أن تاميكو تسعى بكل الاتجاهات وبشتى السبل لتأمين موادها الأولية في ظل العقوبات المفروض على القطر.

وأكد مدير عام الشركة أن حصة تاميكو بالأسواق تتراوح بين 6 و8 بالمئة وفق مؤشر دراسة قامت به الشركة، علماً أن حصتها قبل الأحداث تتراوح بين 25 و30 بالمئة. وأضاف: يتم العمل على إعداد مستودع خاص بتاميكو للأدوية في دمشق ليس ليكون هذا المستودع هو التدخل الإيجابي بالأسواق بعيداً عن الموزعين بل لتكون هناك عدالة من ناحية الأسعار والتوزيع العادل بالأسواق.

وحول الصعوبات التي تواجه الشركة أضاف: إن تاميكو كغيرها من شركات القطاع العام تعاني من نقص حوامل الطاقة والكهرباء إضافة إلى موضوع قلة العمالة.

إفراط في المشتريات يخلق احتكارات وفوضى في الأسعار

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: ٥٠ بالمئة تراجع عرض المواد الأساسية رغم توافرها والحل في التدخل السريع للسورية للتجارة

عبد الهادي شباط

«الدكاكين» في الأسواق المحلية تبيع بعشرات الأسعار للمواد والبضائع الأساسية وعشرات الهوامش من الربح المفرط وحالات الاحتكار والامتناع عن البيع ما خلق إزدحاماً وحالة فوضى في العرض والطلب لجهة ارتفاع معدلات المشتريات لدى المستهلكين خاصة من المواد الغذائية والأساسية وتخفيض الباعة والتجار للمعروض من هذه المواد نسبياً.

أمين سر جمعية حماية المستهلك بدمشق عبد الرزاق حبزة يرى في تصريحه لـ«الوطن» أن الحل من خلال مؤسسات التدخل الإيجابي وتحديداً سرعة تدخل السورية للتجارة عبر رفع معدلات معروضاتها من المواد الأساسية وخاصة المواد الغذائية التي كثر الطلب عليها وضمن الأسعار المحددة وهو ما يسهم في كسر حالات الاحتكار والاستغلال ويعيد الأسعار لحالتها شبه الطبيعية ويطمئن المستهلكين أن المواد متوافرة ولا حاجة لحالة الهلع التي تسيطر على الأسواق المحلية منذ أيام.

واعتبر أن ما يجري في السوق المحلية غير منطقي وخلق أزمة وطوابير أمام محال الجملة والمفرق سببه أن شريحة من المستهلكين يشترون ويخزنون المواد التي يستطيعون شرائها ويقابله حالة التقنين في المعروضات من تجار الجملة ونصف الجملة والمفرق سعياً منهم للاحتكار وتحقيق هوامش أرباح عالية على مبدأ «حصد السوق واستغلال الظروف العامة».

مقدراً أن معظم الباعة خفضوا نسبة طرح البضائع والمبيعات لديهم بحدود 50 بالمئة رغم توافر كميات ومخازين جيدة لدى معظم التجار.

وبين أنه من خلال اجتماعات التسعير التي تجريها وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك وتشارك فيه الجمعية فإن إجازات الاستيراد وتواتر التوريدات ومخازين المستودعات لدى التجار جيدة وتغطي كل احتياجات السوق المحلية خاصة من المواد الغذائية الأساسية مقدراً توريد أكثر من 1500 طن من مادة الأرز أسبوعياً وأن كل الجولات والزيارات التي تقوم به الوزارة للمستودعات والاطلاع على المخازين وتسعير المواد تفيد وتؤكد أن الكثير من المواد والمخازين متوافرة بشكل جيد وأنه نظراً لارتفاع الطلب على المواد في السوق المحلية وعدم تأخر إصدار الصكوك السعرية بدأت اللجنة الخاصة بالتسعير الاجتماع لمرتين في الأسبوع وحسب الحاجة.

كما اعتبر حبزة أن سلوك بعض المستهلكين غير منطقي ويحمل حالة من الأنانية حيث تعمد بعض المستهلكين «المقتدرين» من الذين لديهم ملاءة مالية شراء كميات كبيرة من المواد تفوق حاجتهم بقصد التخزين وهو ما خلق حالة طلب عالية وغير طبيعية استغلها الباعة على حساب بقية المستهلكين الذين ارتفعت عليهم الأسعار من دون أن تكون لديهم القدرة الشرائية لتأمين حتى احتياجاتهم اليومية والضرورية لأنه من غير العدالة أن يكون بإمكان من لديه المال أن يشتري كل ما هو متوافر في السوق ليخزنه في حين أن الآخرين الذين لا يستطيعون ذلك يحرمون من توافر المواد أو شرائها بأسعار عالية ومرتفعة.

ومنه يقترح حبزة عبر «الوطن» أن يتم تحديد حجم المبيعات للشخص الواحد مثلاً بيع فقط 2 كيلو سكر للشخص بدلاً من أن يقوم بعض المقتدرين بشراء «شوال 50 كغ» أو أكثر كما هو حاصل حالياً وممكن لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن توجه بذلك وبالتعاون مع غرف التجارة والباعة في الأسواق.

الحموي لـ«الوطن»: الجمارك وجهت بتخليص البضائع بموجب تعهد فقط ما شجّع التجار على إخراج بضائعهم من المستودعات

حل مشكلة عدم توافر السيارات المخصصة لنقل البضائع من المستودعات والبضائع بدأت تُضخ إلى السوق

رامز محفوظ

خلوّ رفوف بعض المحال على وجه الخصوص من المواد الغذائية الأساسية وغيرها ولجوء نسبة كبيرة من التجار لإغلاق محالهم بحجة خلوها أصبح يحتاج إلى إجراء إسعافي سريع من الجهات المعنية لتوفير المواد في السوق وضبط الأسعار والضرب بيد من حديد وفرض أقسى العقوبات بحق أي تاجر يقوم باحتكار أي نوع من البضائع.

رئيس اتحاد غرف التجارة السورية باسل حموي كشف في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مديرية الجمارك وجهت لجمارك اللاذقية بتخليص كل المواد الغذائية الموجودة في المرفأ بناء على تعهد من التاجر فقط، وهذا الأمر يسهم بتسريع خروج البضائع من المرفأ ووصولها بسرعة إلى دمشق، وهذا ما ساهم براحة التجار وتشجيعهم على إخراج بضائعهم الموجودة في المستودعات وضخها في السوق، لافتاً إلى أنه خرجت أمس بضائع من مرفأ اللاذقية ووصلت إلى دمشق واليوم ستخرج كميات أخرى من البضائع ستذهب إلى دمشق وسيستمر وصول البضائع بالتواتر.

ولفت إلى وجود مشكلة بعدم توافر السيارات المخصصة لنقل البضائع، وتم حلها وبدأت البضائع الموجودة في المستودعات تضخ إلى السوق اعتباراً من يوم أمس وكل المواد ستتوافر في السوق، مؤكداً أن لا يمكن ضبط السعر خلال هذه الفترة، ويجب التغاضي عن ذلك حالياً باعتبار أن الأهم توفير المواد حالياً، ومن ثم سيضبط السعر لاحقاً، وقال: تواصلنا مع المصرف المركزي لإيجاد حل للمنصة والإسراع بإعطاء الأموال الموجودة عندهم للتجار.

وأشار حموي إلى أن إقبال المواطنين على شراء كميات كبيرة من المواد الغذائية أكبر من حاجتهم سبب قلة في هذه المواد وارتفاع أسعارها في السوق، وأدى ذلك إلى إغلاق بعض الفعاليات التجارية بسبب عدم توافر المواد فيها، مطالباً بضرورة أن يأخذ المواطن حاجته فقط من المواد الغذائية كي لا تحصل أزمة، ويفتح الباب لحدوث حالات احتكار من قبل بعض التجار، مؤكداً أن هناك احتكاراً من قبل التجار، لكن المواطن هو من شجع على هذا الاحتكار.

بدوره بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أنه بسبب صعوبة مرور السيارات المحملة بالخضر والفواكه لم يصل أمس ولا كيلو بطاطا أو بندورة من المحافظة لذا وصل سعر مادة البطاطا بالجملة في سوق الهال لـ11 ألف ليرة وكيلو البندورة لـ7 آلاف، علماً أن النسبة الأكبر من إنتاج البطاطا من محافظة درعا، إضافة لمحافظتي حماة وحمص والتي دخل بعض مناطقها الإرهابيون.

العقاد: صعوبة إيصال البضائع إلى سوق الهال أدت إلى رفع أسعار بعض الخضر

ولفت العقاد إلى أن أسعار بقية أنواع الخضر لم تشهد أي ارتفاع باعتبار أنها من إنتاج ريف دمشق، إضافة للحمضيات التي هي من إنتاج الساحل السوري، والتي تصل بشكل طبيعي واعتيادي إلى السوق من دون أي عوائق.

هذا وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد قد أكد خلال اجتماعه مؤخراً مع الفعاليات التجارية أنه اعتباراً من اليوم الأحد سيتم التشدد في اتخاذ أقسى العقوبات للمحتكرين أولاً وصولاً إلى الحلقات الأصغر وفق قانوني حماية المستهلك ومنع الاحتكار.

وفي محاولة منها لتأمين بعض المواد في صالاتها قامت المؤسسة السورية للتجارة بضخ كميات كبيرة من مادتي العدس والبرغل.